

Distr.: General  
30 November 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة السادسة

##### محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يانوز بارنوفو . . . . . (إسبانيا)

#### المحتويات

البند ٧٩ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين (تابع)

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: منح رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل مركز المراقب لدى الجمعية العامة

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: منح الصندوق المشترك للسلع الأساسية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

**البند ٧٩ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين (تابع) (A/60/17)**

١ - السيد غونزاليس كامبوس (إسبانيا): أشاد بالأعمال التي أنجزتها لجنة القانون التجاري الدولي (الأونسيتال) في السنوات الأخيرة ولاحظ أن انضمام ٢٤ عضوا جديدا إلى اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بدأ يعطي ثماره. وإنه واثق من أن نمو الموارد البشرية والإدارية للأمانة العامة سيتواصل وفقا لذلك. وأيد النداء الذي أصدره ممثل ناميبيا باسم المجموعة الأفريقية من أجل زيادة الموارد المتاحة للجنة وتمكين عدد أكبر من الدول من المشاركة في اجتماعات مختلف الأفرقة العاملة.

٢ - ورحب باعتماد اللجنة لمشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. وقال إن التجارة الإلكترونية ستتوسع أكثر في المستقبل، وإن لجنة القانون التجاري الدولي نجحت، بالرغم من تعقد هذا الميدان، في وضع قوانين فنية واضحة ومتوازنة ستكون مفيدة لجميع المتعهدين القانونيين وستساعد على التيقن القانوني.

٣ - وقال إن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الأول (الاشتراء) في استكمال قانون اللجنة النموذجي بشأن اشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، الذي سوف يعزز القوانين الوطنية بالمزيد من الشفافية واليقن. وقد أحرز الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) تقدما في تنقيح قانون اللجنة النموذجي بشأن قانون التحكيم التجاري، بشكل يعكس أحدث ممارسات التحكيم والتطورات في القوانين الوطنية للعديد من البلدان. وفيما يتعلق بالفريق العامل الثالث (قانون النقل)، قال إن إسبانيا تأمل في أن تُستكمل الأحكام الحالية المتعلقة بنقل البضائع بحرا. ويواجه

الفريق العامل السادس (المصالح الضمانية) مهمة صعبة تتمثل في التوفيق بين مختلف النهج القانونية الوطنية في مجال المصالح الضمانية، ولذلك فهو يلازم الحذر الشديد في أعماله. بيد أنه من المؤمل أن يتوصل قريبا إلى نتائج، لأن المصالح الضمانية عنصر أساسي في التجارة الدولية. ومما ساعد على تقدم أعمال الفريق، إجراء مشاورات غير رسمية بين الدورات، وهي ممارسة أثبتت جدواها في منظمات أخرى. وأنجزت الأمانة أيضا عملا قيما ما كان لإنجازات اللجنة أن تتم بدونه.

٤ - وقال الممثل إنه يحق للأمم المتحدة أن تفتخر بالعمل الذي أنجزته لجنة القانون التجاري الدولي التي حققت نتائج ملموسة بإنشاء نظام آمن ومستقر للتجارة الدولية. بيد أن الوقت حان لتوسيع دور اللجنة ليشمل مهمة على نفس الدرجة من الأهمية، هي رصد تنفيذ القواعد التي وضعتها. وسوف يُنشأ فريق خاص لرصد الصعوبات التي تعترض مختلف الدول في الوصول إلى صكوك اللجنة، واستخدامها، وتنفيذها.

٥ - السيد الأمين (الجزائر): رحب بالتقدم الذي أحرزته مختلف الأفرقة العاملة التابعة للجنة القانون التجاري الدولي، وقال إن اعتماد اللجنة لمشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية يمثل خطوة هامة في سياق العولمة. ومشروع الاتفاقية، بسعيه إلى إزالة العقبات القانونية التي تقف في طريق التجارة الإلكترونية، يعزز التيقن القانوني وينشط بالتالي النشاط التجاري والتنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي.

٦ - وأشاد بجهود الفريق العامل الثالث (قانون النقل) في صياغة صك بشأن نقل السلع [بحرا، كليا أو جزئيا] من المتوقع اعتماده في عام ٢٠٠٧. ورحب أيضا بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل السادس في مجال التوجيه التشريعي بشأن المصالح الضمانية.

- ٧ - وأشاد بالتقدم الذي تحقق في مجال تنقيح القانون النموذجي للجنة القانون التجاري الدولي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، لجعله يعكس الممارسات الجديدة ويراعي المسائل المستجدة من تزايد استخدام الخطابات الإلكترونية في المشتريات العامة. بيد أنه ينبغي الحرص على عدم الابتعاد عن المبادئ والأحكام الأساسية للقانون النموذجي التي أثبتت جدواها. ورحب أيضا بالتقدم الذي سجله الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) في مجال التدابير المؤقتة للحماية.
- ٨ - وينبغي للجنة، بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، المعنية بالقانون التجاري الدولي، أن تقوم بدور أنشط وفقا لولايتها في تنسيق أنشطة المنظمات الدولية المعنية بهذا المجال.
- ٩ - ولاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها اللجنة في مجال جمع وتعميم مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى صكوك الأونسيترال، وأعرب عن تقديره للخبراء والمراسلين الوطنيين لإسهامهم في إعداد موجز قرارات المحكمة والمحكمين المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة للبيع، والقانون النموذجي للجنة المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي.
- ١٠ - ويمثل التدريب والمساعدة التقنية جانباً هاماً من أعمال اللجنة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المارة بفترة انتقالية، مثلما يدل على ذلك عدد الحلقات الدراسية والمؤتمرات والدورات الدراسية التي نُظمت. ورحب المتكلم في هذا الصدد بإنشاء وحدة للشؤون التشريعية وأخرى للمساعدة التقنية داخل أمانة اللجنة، وبالترتيبات الإدارية لتنظيم أعمال الوحدات. وقال إن الجهود التي تبذلها الأمانة لتحديد الاحتياجات الوطنية والإقليمية من المساعدة التقنية، مثلما أوصت اللجنة، تستحق التشجيع أيضاً.
- ١١ - السيد نديكيديهي (نيجيريا): رحب بتقرير اللجنة الذي أبرز دورها القيّم في تنظيم التجارة الدولية وتطويرها وتعزيزها. وقال إن إنجازات اللجنة تتضح، في جملة أمور، في القبول العالمي لصكوكها المتعلقة بالتحكيم التجاري، والتجارة الإلكترونية، والممارسات التعاقدية الدولية، والنقل، والصيرفة، ونظم الإعسار. وقد استثمرت اللجنة كثيراً أيضاً في تدريب الخبراء من البلدان النامية في تلك المجالات وقد وفّت باستمرار بولايتها بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي.
- ١٢ - ورحب باعتماد مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، التي ستؤدي بدون شك إلى زيادة حجم المعاملات التجارية بين الدول. وقال إن مشروع الاتفاقية وقوانين اللجنة النموذجية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية ستساعد على تيسير التجارة الإلكترونية، وضم المتكلم صوته إلى صوت اللجنة في توصية الجمعية العامة بالنظر في مشروع الاتفاقية بنية اعتمادها خلال الدورة الجارية.
- ١٣ - وقال إن نيجيريا ترحب بالتقدم الذي حققه الفريق العامل الثاني المعني بتنقيح قانون اللجنة النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، لا سيما فيما يتصل بالتدابير المؤقتة المتصلة بالحماية، وهي توافق على أن تقترن في عام ٢٠٠٦ الذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد قواعد التحكيم التي وضعتها اللجنة، بتنظيم حلقات عمل وطنية وإقليمية عن تبادل المعلومات بشأن تطبيق تلك القواعد والجوانب التي يمكن تنقيحها.
- ١٤ - وأشاد المتكلم أيضاً بالتقدم المحرز في مجالي قانون النقل والمصالح الضمانية، ولا سيما بجهود الفريق العامل الثالث الساعية إلى الانتهاء، بحلول عام ٢٠٠٧، من وضع

على السفر، مما أسفر عن مشاركة غير كافية من طرف وفود البلدان النامية في أعمال اللجنة. ولذلك فإن نيجيريا تضم صوتها إلى النداء الذي أصدرته اللجنة من أجل التبرع بسخاء إلى ذلك الصندوق. وحث أيضا الدول الأعضاء على النظر في ضرورة تقديم تمويل أكثر انتظاما وقابلية للتنبؤ، وعلى إزالة أشكال الدعم المقدم إلى الزراعة، والتعريفات المرتفعة على الواردات التي تعوق جهود اللجنة الرامية إلى مواءمة الإجراءات التجارية الدولية.

١٨ - السيد أدسيت (كندا): قال إن مواءمة القانون التجاري الدولي عنصر أساسي في تنمية التجارة الدولية، يزيد من تناسق القوانين الوطنية ويكفل مناخا مواتيا للأعمال التجارية. فمشروع اتفاقية استعمال الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، مثلا، يعزز التجارة الدولية بكفالة سلامة تلك العقود بصرف النظر عن كونها في شكل ورقي أو إلكتروني. وقال إن حكومته وضعت تشريعات مستمدة أساسا من أعمال الأونسيتال في مجال التجارة الإلكترونية.

١٩ - وقال إن لأعمال اللجنة في مجالات التحكيم والاشتراء والمصالح الضمانية وقانون النقل قيمة كبيرة. وإن حكومته ترحب أيضا بأعمال اللجنة في مجال توسيع قانون الإعسار ليشمل مسائل الإعسار عبر الحدود، وهي تحت الدول على المشاركة في هذه الأعمال.

٢٠ - وأضاف إن القلق لا يزال يساور وفده بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المتعلقة بتحديد تقارير الأمانة العامة عن أعمال الأونسيتال. بما بين ١٦ و ٢٠ صفحة. فالإبلاغ عن جميع جوانب مداولات اللجنة، بما في ذلك عن أسباب الخيارات الواردة في مختلف صيغ النصوص، يساعد الدول على فهم اعتبارات السياسات التي تقوم عليها أحكام صك معين، وهو جانب هام في تفسير وتطبيق صكوك اللجنة. ولذلك فإن كندا ترحب بفرصة تناقش فيها

مشروع صك يتعلق بنقل البضائع [كليا أو جزئيا] [بحرا]. وتجري بعض الوفود منذ سنتين مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع، عن طريق البريد الإلكتروني أساسا في الفترات التي تتخلل دورات الفريق العامل. ولتلك الطريقة مزايا بيد أنها تستبعد الدول الأعضاء التي تجد صعوبة في استعمال الإنترنت. ولذلك يجب إيجاد طريقة لإطلاع بقية أعضاء اللجنة على ما تحققه المشاورات غير الرسمية. وفيما يتعلق بإطار الأعمال المقبلة في مجال قانون الإعسار، تؤيد نيجيريا خطة عقد ندوة دولية في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٥ - وقال إن نيجيريا تواصل دعم جمع وتعميم مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى صكوك الأونسيتال، وأعرب عن ارتياحه لأن ٤٦ عددا من تلك المجموعة تناولت ٥٣٠ من تلك السوابق، أصبحت جاهزة للنشر.

١٦ - وقال إن التجارة تظل إحدى العمادات الرئيسية التي تحافظ على الروابط المتينة بين الدول. ولذلك ينبغي للجنة أن تواصل بدون انقطاع الوفاء بولايتها والتعاون مع الهيئات والأشخاص الذين يشاطرونها توجهها، تحقيقا لأهدافها. ونظرا لتزايد الغش التجاري، ترحب نيجيريا باستعداد اللجنة للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد دراسة عن الغش، ووضع مبادئ توجيهية وممارسات وغيرها من الموارد المفيدة على ذلك الأساس. ويتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى التقليل من الخطر الذي يمثلته الغش التجاري ومن آثاره السلبية على العلاقات التجارية الدولية والتنمية الوطنية.

١٧ - وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة التقنية، أعربت نيجيريا عن تقديرها للبلدان التي ساهمت في صندوق الأونسيتال الاستثماري للندوات. بيد أنها أعربت عن أسفها لعدم ورود أي تبرعات إلى الصندوق الاستثماري للمساعدة

ممشروع صك بشأن نقل السلع [كليا أو جزئيا] [بحرا]. وفيما يتعلق بالمصالح الضمانية، حثّ المتكلم اللجنة على تكثيف تعاونها مع الوكالات الدولية الأخرى. وقد أنشأ كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادئ توجيهية تتعلق بالإعسار وبحقوق الدائنين قد تحتاج إلى مواءمة مع أعمال الأونسيترال، منعا للتضارب والازدواج بينها.

٢٤ - وقال إن بعض الوفود أعربت خلال دورة اللجنة الثامنة والثلاثين عن قلقها من عدم الشفافية في عقد الاجتماعات غير الرسمية للأفرقة العاملة. وناشد اللجنة علاج أسباب القلق تلك في اجتماعات قادمة.

٢٥ - وأضاف إن كينيا ترحب باستمرار العمل على جمع وتعميم مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى صكوك الأونسيترال، وهو جانب هام في جميع أنشطة التدريب والمساعدة التقنية. وتوزيع هذه السوابق يعزز التناسق في تفسير وتطبيق نصوص اللجنة، لأنه ييسر الوصول إلى القرارات وقرارات التحكيم في عدة مجالات.

٢٦ - وقال إن كينيا أثبتت التزامها واعترافها بقيمة أعمال اللجنة بتطبيقها للبعض من صكوكها الرئيسية. وهي طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع، واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها. وقد سنّت أيضا تشريعات على أساس القانون النموذجي للأونسيترال المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي، وقانونها النموذجي المتعلق باشتراء السلع والإنشاءات والخدمات. وكينيا بصدد سن وتعديل تشريعات أخرى تتصل بالقانون التجاري، مستخدمة نصوص الأونسيترال مرجعا.

٢٧ - السيد جيت (الهند): لاحظ أن دورة الأونسيترال الثامنة والثلاثين كانت مثمرة جدا، وقال إن موافقة اللجنة على مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية سوف يساعد على مواءمة التشريعات المحلية

مع الآخرين كيفية إتاحة هذه المعلومات الهامة بشكل فعال من حيث التكلفة.

٢١ - السيد موشيمي (كينيا): قال إن أداء النظام التجاري الدولي لن يكون فعالا إلا في إطار نظام قانوني دولي شامل ومنسق، من النوع الذي تدعو إليه اللجنة منذ إنشائها. وترحب كينيا بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية واعتماده. بيد أن العديد من البلدان النامية تواجه صعوبات تقنية قد تؤخر قبولها وتطبيقها الكامل لمشروع الاتفاقية. وحث المتكلم الأونسيترال على أن تتناول، في برامج المساعدة التقنية التي تقدمها، الفجوة الرقمية الموجودة في مجال التجارة الإلكترونية الدولية، بشكل ييسر تطبيق مشروع الاتفاقية عالميا.

٢٢ - وقال إن كينيا ترحب بإنشاء وحدتي المساعدة التشريعية والتقنية داخل أمانة الأونسيترال، وكرر النداء الذي أصدرته اللجنة من أجل التبرع بسخاء إلى الصندوق الاستئماني للمساعدة على السفر. وقال إن من دواعي القلق أنه بالرغم من النداءات المتكررة، لم يتلق الصندوق الاستئماني تبرعات منذ دورة اللجنة السابعة والثلاثين، فأصبحت لذلك اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة يسيطر عليها بشكل متزايد خبراء البلدان المتقدمة النمو القادرين على تحمل نفقات السفر المنتظم إلى نيويورك وفيينا. ولذلك ينبغي للجنة أن تنظر بجدية في استكشاف طرائق أخرى لجمع الأموال اللازمة للمساعدة على السفر، لتكملة التبرعات.

٢٣ - وأشاد بالتقدم الذي حققته مختلف الأفرقة العاملة للجنة في مشاريع كل منها، لا سيما الاستعراض الجاري للقوانين النموذجية للجنة المتعلقة باشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، والتحكيم التجاري الدولي، والأعمال المتعلقة

٣٠ - وقال إن الفريق العامل الثالث، (قانون النقل) حقق تقدماً في عدد من المسائل الصعبة. فقد ركّز الفريق أعمال دورته الخامسة عشرة على مسائل تتصل بحرية التعاقد، والولاية والتحكيم. وقد اكتسبت مسألة حركة التعاقد زهما في الفريق العامل الثالث بسبب مقترح بإدراج العقود الشاملة في نطاق مشروع الصك القانوني. وكانت تلك العقود تُستبعد عادة من عقود نقل البضائع، ولكن تزايد عدد هذا النوع من العقود جعل الفريق العامل يوافق على إدراجها في مشروع الصك القانوني، بيد أنه أكد من جديد أن تلك العقود لا تُستثنى من الأحكام الإلزامية المتعلقة بالسلامة البحرية، والمسؤولية، والولاية، وحماية الأطراف الثالثة. وقد قبل الفريق العامل نهجاً "وحيد الاتجاه" يقضي بعدم جواز التخفيف تعاقدياً من المسؤولية، وبجواز تعزيزها. وقال المتكلم إن وفده يرحب بإدراج أحكام جديدة في مجال النقل الدولي عن الحق في المراقبة ونقل الحقوق.

٣١ - وأضاف أن وفده لاحظ أيضاً بارتياح التقدم الذي حققته الأفرقة العاملة الأخرى، وأعرب عن ثقته في أن اللجنة ستتمكن من إنجاز خططها الطموحة لمواصلة تطوير الصكوك القانونية الدولية في مجال القانون التجاري الدولي.

٣٢ - السيد تاجيما (اليابان): لاحظ التقدم الذي تحقق في تنقيح القانون النموذجي للأونسيترال المتعلق باشتراء السلع والإنشاءات والخدمات. وقال إنه في حين يحتاج ذلك الصك إلى تعديل وفق الظروف المتغيرة، لا سيما تزايد استعمال الخطابات الإلكترونية، فإنه أسهم كثيراً في توحيد وتنسيق القوانين المحلية، وبالتالي في تطوير التجارة الدولية.

٣٣ - وفيما يتعلق بأعمال اللجنة في مجال التحكيم، لاحظ أن تسويات الخلاف البديلة، ومنها التحكيم، ازدادت أهمية بوصفها وسيلة للتعجيل بتسوية الخلافات. وقال إن اليابان التي عدلت قانون التحكيم في تشريعها وفق القانون

والتغلب على أوجه عدم التيقن القانوني في المعاملات التجارية الدولية. وأضاف أن الاتفاقية تتضمن العديد من المبادئ الرئيسية للقانون النموذجي المتعلق بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك استقلالية الأطراف والاعتراف القانوني بالخطابات الإلكترونية. وقد غُيّرت بعض المبادئ تغييراً كبيراً للزيادة من درجة التيقن القانوني، لا سيما الأحكام المتعلقة بوقت ومكان إرسال الخطابات الإلكترونية واستلامها. وأدرجت أحكام جديدة في مشروع الاتفاقية منها الدعوات إلى تقديم عروض واستخدام أنظمة الرسائل الآلية، وهي مسائل تتناول أساساً الشواغل القانونية التي نشأت منذ اعتماد القانون النموذجي في عام ١٩٩٦.

٢٨ - وأعرب المتكلم عن تقدير وفده للفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) لوضعه نموذجاً جاهزاً متاحاً على الإنترنت عن العقود الحاسوبية المباشرة المتعلقة ببيع السلع. وكانت المبادرات السابقة للأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية أخذت شكل قوانين نموذجية يمكن للموقعين اتباعها في وضع التشريعات المحلية. أما الصك الحالي فإنه يَمْضِي إلى أبعد من ذلك بكثير. فإذا ما اعتمد فإن الموقعين يقبلون الاعتراف مباشرة بالمصطلحات الموحدة في قانون العقود.

٢٩ - وقال إن الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) بذل جهوداً للتوفيق بين مختلف المواقف بشأن مسألة التدابير المؤقتة التي تتخذ بناء على طلب طرف واحد. ومن تلك الجهود مقترح خيار الانسحاب الجديد المتعلق بالمادة ١٧ من القانون النموذجي المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي. وقال إن وضع حكم بالانضمام أنسب من وجود حكم بالانسحاب لأنه يعطي للأطراف صلاحية تقديرية لاختيار الأوامر المبدئية، عند الاقتضاء ووفقاً لطبيعة النزاع.

اللجنة، وقد لاحظ بشكل خاص الموافقة على مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. ومن المؤمل أن تعتمد الجمعية العامة ذلك الصك خلال دورتها الجارية، لأن ذلك سوف يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من مخاطر إساءة الاستعمال والغش التجاري.

٣٩ - وقال إن القانون النموذجي المتعلق بالاشتراء، وإن كان يعدّ معلما في طريق إصلاح القانون الذي يحكم ممارسات الشراء، يمكن استكماله بشكل مفيد يراعي الممارسات الجديدة مثل استخدام الخطابات الإلكترونية في ذلك المجال والخبرة المكتسبة من تطبيقه أساسا لإصلاح تشريعات الشراء.

٤٠ - أما فيما يتعلق بالأعمال المتعلقة بالتحكيم والتوفيق، لا سيما التنقيح المقترح للفقرة ٧ من المادة ١٧ من القانون النموذجي المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي، ستكفي الفريق العامل دورتان أخريان لتكملة أعماله في عام ٢٠٠٦. وينبغي عند الانتهاء من ذلك، إعطاء الأولوية للمسائل المتصلة بالتحكيم، لا سيما التحكيم في الخلافات بين الشركات، وأيضا التحكيم في مجالات الممتلكات غير المنقولة، والإعسار، والمنافسة غير العادلة.

٤١ - ورحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل السادس (المصالح الضمانية)، لا سيما فيما يتعلق بمجموعة التوصيات التشريعية، وبخصوص التنسيق مع المنظمات الأخرى النشطة في ذلك المجال. وأشاد المتكلم أيضا باستمرار العمل على جمع وتعميم مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى صكوك الأونسيترال، والتي تمثل أداة هامة فيما تقوم بها اللجنة من أنشطة التدريب والمساعدة التقنية، ينبغي تعميمها على أوسع نطاق ممكن. وقال إن أمانة اللجنة تستحق الثناء لتحديد أهداف وحدة المساعدة التقنية، ولشروعها في تحديد الاحتياجات الوطنية والإقليمية من المساعدة التقنية، بالتعاون

النموذجي للأونسيترال المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي، تتابع باهتمام مناقشات الفريق العامل الثاني بشأن تعديل ذلك القانون النموذجي، وإمكانية اشتراط أن تكون اتفاقات التحكيم كتابية، وتدابير الحماية المؤقتة، وهي تتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم.

٣٤ - وقال إن الأعمال في مجال قانون النقل، فيما يتصل بالنقل الدولي للبضائع عن طريق البحر، هام جدا لأنه من المتوقع أن ييسر ذلك القانون فيما بعد تسوية المشاكل التي لا تتناولها الأطر القانونية الحالية. بيد أن هناك بعض المسائل الصعبة المتعلقة بمشروع الصك لا تزال تنتظر حلا، منها نطاق التطبيق.

٣٥ - وأعرب المتكلم عن ترحيب اليابان بالموافقة على مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، وقال إنه يتوقع أن ييسر ذلك مواءمة القوانين المحلية ذات الصلة.

٣٦ - وفيما يتعلق بقانون الإعسار، قال إن اليابان تأمل أن تصوغ جميع البلدان قوانينها المحلية وفق الدليل التشريعي الذي وضعته الأونسيترال بشأن قانون الإعسار، لأن ذلك يزيد من موثوقية إجراءات الإعسار وفعاليتها.

٣٧ - وقال إن اليابان تعتبر من الضروري وضع دليل تشريعي بشأن المصالح الضمانية للسلع، لأن من شأن ذلك تعزيز توافر الائتمان وتحسين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية. ومن المهم في الوقت نفسه، النظر في قيام كل بلد بتنسيق تشريعاته الوطنية في هذا المجال بغية إقامة نظام قانوني دولي منسق. وتتطلب إقامة ذلك النظام مواجهة المشكلة الصعبة المتمثلة في كيفية التعامل مع قواعد القانون الدولي الخاص.

٣٨ - السيد مدرك (المغرب): قال إن المغرب، بوصفه عضوا في لجنة القانون التجاري الدولي، يتابع باهتمام أعمال

للسلطات الضريبية المعنية أن تدرس بتعمق جدوى واستصواب وضع نظام تصويت قانوني للخطابات الإلكترونية. ونظرا لأهمية الأحكام المتعلقة بالولاية في مجال التجارة الإلكترونية، من المستصوب وضع مبادئ أساسية بدلا من اقتراح قواعد تشمل بولايتها خيار الأطراف الخاصة للقوانين أو تقديم حلول لكل نوع من أنواع العمليات. ومهما يكن من أمر، فإن بلدها، لا يسمح، وفقا لدستوره، باختيار ولاية القانون المنطبق في حالة العقود التي تمس مصلحة العموم.

٤٦ - وبالمثل فإن بلدها ليس طرفا في أي معاهدة تتعلق بالإعسار عبر الحدود لا تعترف بها قوانينه. ولذلك رحبت المتكلمة بوضع الأونسيترال للقانون النموذجي المتعلق بالإعسار عبر الحدود، وبدليل إدراجه في القوانين المحلية، وقالت إن ذلك وسيلة سريعة وبسيطة لاستكمال القانون الدولي الخاص بدون المساس بدستور البلد أو نظامه العام أو مصالحه.

٤٧ - وأعربت عن ترحيب بلدها بالتقدم الذي تحقق في مجال التحكيم التجاري الدولي، بيد أنها شددت على أنه فيما يتعلق بالعقود التي تمس المصلحة العامة، ينص الدستور على أن للمحاكم المحلية ولاية حصرية وأن القانون المحلي هو الذي يطبق.

٤٨ - وقالت إن بلدها يدعم برنامج اللجنة للتدريب والمساعدة التشريعية التقنية وما تقوم بها من مهام وما تنظمه من حلقات دراسية إعلامية، ورأت أنه ينبغي تقديم المساعدة على السفر إلى البلدان النامية التي هي أعضاء في اللجنة.

٤٩ - السيدة لويابالينا (الاتحاد الروسي): أشادت بتقرير اللجنة وقالت إنها أنجزت أعمالا مثمرة جدا. بيد أن تأخر تقديم التقرير بسبب التأخر في ترجمته لم يعط للوفود وقتا كافيا للنظر كما ينبغي في محتواه.

مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، ولإتاحتها فرص وضع أنشطة مشتركة مع برامج ومنظمات تقدم المساعدة من أجل إصلاح القوانين التجارية، والمشاركة في تلك البرامج.

٤٢ - وأعرب الممثل عن شكره للدول والمنظمات التي تبرعت إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات وناشد جميع المعنيين تقديم المزيد من التبرعات لتمكين الأمانة من مساعدة البلدان النامية وبلدان المارة بمرحلة انتقالية، لا سيما في أفريقيا، على تلبية احتياجاتها المتزايدة من المساعدة التقنية

٤٣ - السيدة تاج الدين (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن الأونسيترال تقدم مساهمة ثمينة إلى مواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده تدريجيا، مع العناية الواجبة بمصالح البلدان النامية. بيد أن بعض المجالات تظل ضمن الحدود الحصرية للتشريعات المحلية لكل دولة أو لتقاليدها، ولذلك ينبغي للأونسيترال ألا تسعى إلى تنظيمها.

٤٤ - وقالت إن بلدها يؤيد اللجنة في جهودها الرامية إلى تحسين التنسيق مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي، تجنباً لازدواجية الجهود. ومن المتوقع أن يساعد ذلك التنسيق على توحيد القانون التجاري الدولي ومواءمته. وقالت إن بلدها يؤيد مساعي تعزيز أمانة الأونسيترال وما يترتب عليه من توفير الموارد اللازمة لها.

٤٥ - وقالت إنه ينبغي، في مجال قانون النقل، أن تقصر اللجنة عملها على نقل السلع بحرا؛ وينبغي عدم توسيع نطاق الصك ليشمل عمليات النقل المتعدد الوسائط. وفي موضوع التجارة الإلكترونية، قالت إن القواعد التي أقرت تكتسي أهمية في نظر بلدها، لأن أنظمتها الجمركية لا تفرض رسوما على المنتجات الرقمية أو الإلكترونية. وخلال الوقف الاختياري الذي منحه منظمة التجارة العالمية، ينبغي



٥٤ - السيد غوان جين (الصين): أثنى على الأونسيرال لاعتمادها مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية وجودها عملها وفعاليتها. وقال إن الصين تشترك بنشاط في أعمال أفرقة الأونسيرال العاملة، وقد اشتركت وفود صينية من مختلف الاختصاصات في الأنشطة المواضيعية التي تقوم بها اللجنة بهدف تحسين تعميم نتائج أعمالها، في الصين. وقد كان تنوع عضوية اللجنة من العوامل التي ساعدت على جعل عملها استشرافيا وتمثيلا وذا مصداقية. والمواضيع التي هي قيد الدراسة حاليا تركز على مسائل التجارة الدولية التي تحتاج بشكل ملح إلى استجابة منسقة ومتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولكي تغطي الصكوك التي تضعها اللجنة بالقبول على نطاق واسع، ينبغي للجنة أن تأخذ في اعتبارها بدرجة أكبر عند إعداد تلك الصكوك آراء جميع الأطراف وتنوع الحالات السائدة في مختلف البلدان. وعليها أيضا بذل المزيد من الجهود لتعميق وعي الجمهور بتلك الصكوك، لا سيما عن طريق تعزيز التدريب التقني في البلدان النامية لتمكينها من الاستفادة من أعمالها استفادة أكبر.

٥٥ - السيد توجيو (إندونيسيا): لاحظ العمل الهام الذي تقوم به الأونسيرال في تعزيز القانون التجاري الدولي وتطويره ومواءمته وأشاد باللجنة لمراعاتها مختلف الممارسات والأنظمة القانونية المتبعة في جميع المناطق عند صياغتها للاتفاقيات والقوانين النموذجية، مما يكفل قابلية تطبيق تلك الصكوك عالميا بعد نفاذها. وأشاد بشكل خاص باللجنة لوضعها الصيغة الأخيرة لمشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، ووصف ذلك بأنه خطوة هامة في اتجاه إزالة العقبات القانونية التي تقف في طريق التجارة الإلكترونية.

٥٦ - ونظرا للتقدم الذي تشهده التكنولوجيا، من المهم أن يقوم مشروع الاتفاقية على الثقة في استعمال الخطابات

٥٠ - وقالت إن اعتماد مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية يمثل أهم إنجازات اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين. وقد كانت الاتفاقية نتيجة سنوات من الجهود المضنية وسوف تعزز المبادئ والقواعد القانونية الأساسية التي تحكم التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وقد أصبح هذا النوع من الصكوك ضروريا بسبب النمو الكبير الذي تشهده العمليات التجارية التي تنطوي على استعمال للتكنولوجيا العصرية، وانتشار استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

٥١ - وبالرغم من أن مشروع الاتفاقية لم يتناول سوى عدد محدود من المسائل فإن اعتماده كان أساسا للنهوض بالتجارة الإلكترونية وتنمية الأعمال التجارية. بيد أن الكثير ما يزال ينتظر الإنجاز لكي تكتسب التجارة الإلكترونية ثقة المستعمل. ومن المفيد أيضا تحديد المجالات التي يمكن للجنة أن تقوم فيها في المستقبل بأعمال تنظيمية بغية تعزيز التنسيق مع منظمات أخرى تجنباً للازدواجية.

٥٢ - وذكرت المتكلمة بأن عدة دول، منها الاتحاد الروسي، اقترحت توسيع أحكام مشروع الاتفاقية المتعلقة بمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، لكي تشمل تلك الأحكام المنظمات الدولية عموماً. بيد أن المقترح لم يتلق، مع الأسف، تأييداً كافياً.

٥٣ - وأشادت بأعمال جميع الأفرقة العاملة، لا سيما الفريق العامل الأول (الاشتراء) الذي شرع في إعداد مقترحات لتنقيح القانون النموذجي، تشمل أمورا منها استخدام الخطابات الإلكترونية في عمليات الشراء. وأخيراً، أعربت المتكلمة عن ترحيب وفدها بتواصل العمل لوضع صك تشريعي يتعلق بمسائل النقل البضائع الدولي بحراً، وأشادت بأعمال اللجنة في مجالات أخرى مثل التحكيم والمصالح الضمانية.

للتك البلدان. ولذلك يجب أن تقوم البلدان النامية بتعديل قوانينها وسياساتها تعديلا ينهض بالتجارة. والنصوص التي وضعتها الأونسيتال موارد يمكن الاعتماد عليها في القيام بذلك التعديل. وأخيرا، ينبغي لمنظمي المؤتمرات المقبلة بشأن المسائل المتصلة بالأونسيتال أن يشجعوا على الاشتراك فيها على أوسع نطاق ممكن، بتقديم المساعدة إلى وفود البلدان النامية التي قد لا تسمح لها قيودها الميزانية بحضور تلك المؤتمرات.

٦٠ - السيد ماكاراوسكي (السويد): تكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة (الدانمارك، فنلندا، أيرلندا، النرويج، السويد) وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين. وقال إن أعمال الأونسيتال مفيدة وقد نجحت إلى حد بعيد في تطوير القانون التجاري الدولي. ولا بد من التعاون الدولي في هذا المجال لكي نتوصل إلى تجارة فعالة تتوقف على وجودها التنمية الاقتصادية. ووصف موافقة اللجنة على الاتفاقية الجديدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية بأنه خطوة هامة أخرى في اتجاه تطوير القانون التجاري الدولي. ويقدم مشروع الاتفاقية، في جملة أمور، حلا موحدا لإزالة العقبات التي تقف في طريق استخدام الخطابات الإلكترونية بشكل تقبله الدول باختلاف أنظمتها القانونية والاجتماعية والاقتصادية. واللجنة تحقق أيضا تقدما في الأفرقة العاملة الأخرى، ومن ذلك العمل الهام الذي يقوم به الفريق العامل الثالث (قانون النقل) الذي حقق التوازن المنشود في صياغة صك جديد يتعلق بمسائل نقل البضائع الدولي بحرا. وبلدان الشمال الأوروبي تولي أهمية كبيرة لأعمال الأونسيتال وستواصل الإسهام في تطوير القانون التجاري الدولي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية.

٦١ - السيد أسونسيو (المكسيك): رحب بموافقة اللجنة على اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود

الإلكترونية مع التصدي في الوقت نفسه لسوء الاستعمال والغش التجاري. وبذلك يكون مشروع الاتفاقية أساسا مفيدا في تبسيط القواعد المحلية المتعلقة بالتجارية الإلكترونية. وبما أنه من المتوقع أن تنمو المعاملات التي تنطوي على تجارة إلكترونية نموا سريعا في البلدان النامية خلال السنوات القادمة، فإنه من المهم وجود أنظمة موحدة تيسر ذلك النمو. واقترح المتكلم أن تقوم الأونسيتال بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتمكينها من دراسة مشروع الاتفاقية دراسة متعمقة قبل تنفيذها محليا، مما يؤدي إلى تشجيع المشاركة على نطاق واسع في تلك التجارة.

٥٧ - السيد كانو (سيراليون): قال إن انتهاء الأونسيتال من وضع مشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية يمثل إسهاما كبيرا في تطوير قانون العقود الدولي وأداة هامة لتهيئة بيئة سليمة مواتية للتعاقد الإلكتروني والتنمية الاقتصادية. وقال إن وفده يولي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة في مجالات أخرى من التجارة الدولية منها التحكيم والمصالح الضمانية، وقانون النقل والاشتراء.

٥٨ - وأضاف أن العديد من المحامين في البلدان النامية، لا سيما في غرب أفريقيا، يميلون إلى اعتبار مواءمة القانون التجاري ترفا. ولكن هذه النظرة الخاطئة تغيرت لحسن الحظ تغيرا كبيرا وأصبحت البلدان النامية تنظر إلى الأونسيتال بوصفها موردا هاما تستلهم منه وتتلقى منه المساعدة في كفاحها من أجل الاشتراك الكامل في الاقتصاد العالمي.

٥٩ - وقال إن الاجتماع الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ والصين في الدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كان شاهدا على رغبة العالم النامي الشديدة في الاستفادة من منافع الاقتصادي العالمي عن طريق التنمية المستدامة. وينبغي دمج اقتصادات البلدان النامية في الأسواق العالمية وإرساء أسس متينة تسمح للأعمال التجارية بالازدهار في الأسواق المحلية

٦٥ - وقد أدرج كونغرس الولايات المتحدة في تشريعاته مؤخرا قانون الأونسيتال النموذجي بالمتعلق بالإعسار عبر الحدود، وشجع بقية الدول على اعتماد ذلك القانون النموذجي اعترافا بفعالية الأعمال التقنية التي تقوم بها اللجنة في مجال القانون الاقتصادي والتجاري.

٦٦ - وقال إن الانتهاء مؤخرا من وضع مشروع اتفاقية استعمال الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، ونشر الدليل التشريعي للأونسيتال بشأن قانون الإعسار، إنجازان هامان. وسوف ييسر مشروع الاتفاقية التجارة العالمية عن طريق تعزيز مجموعة من القواعد الأساسية الدولية التي تميز استعمال الخطابات الإلكترونية في المسائل التعاقدية. وسوف يوسّع ذلك من نطاق قوانين التجارة الإلكترونية العصرية، لا سيما في البلدان النامية، ويمكنها من تضيق الفجوة الموجودة في مجال وصولها إلى أسواق التجارة الإلكترونية وأسواق الإنترنت الجديدة. وسوف يمكن ذلك أيضا الدول من استكمال معادها القائمة.

٦٧ - وقال المتكلم إن وفده يرحب بتواصل جهود الفريق العامل الأول (الاشتراء)، والفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق)، والفريق العامل الثالث (قانون النقل)، والفريق العامل الرابع (المصالح الضمانية). وهو يؤيد العملية التي قرّبت تحقيق هدف وضع صك جديد يتعلق بنقل البضائع، ولاحظ أن عدة جهات قدمت مقترحات بيد إن الفريق العامل الثالث واللجنة يظلان الحكم النهائي على جميع المقترحات. ويرحب وفده أيضا بالتقدم الذي تحقق في وضع مبادئ التأمين المأمون. والحكم على فعالية أي بند من بنود الدليل التشريعي المتعلق بالمصالح الضمانية يجب أن يكون على أساس مدى ما يتيح ذلك البند من تمويل مأمون ومنخفض التكلفة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وإذا ما التزم بمعايير الأداء، فإن تنفيذ التوصيات التشريعية التي

الدولية، التي تلبي الحاجة إلى وضع نظام دولي إلزامي يحكم استخدام الوسائط الإلكترونية في التجارة عبر الحدود ويوفر مزيدا من الشفافية واليقين القانوني في هذا المجال. وأشاد بأعمال الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق)، وفيما يتعلق بشكل اتفاقات التحكيم، اقترح المتكلم التخلي عن اشتراط كونها كتابية، مما يجعل ممارسة التحكيم تتمشى مع الممارسة التعاقدية التجارية. وأعرب عن أمله في أن يتحقق قريبا توافق للآراء بشأن هذه المسألة ليتسنى القيام في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ بالتغييرات اللازمة على الفقرة ٧ من المادة ١٧ من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي.

٦٨ - وقال إن وفده لاحظ التقدم المحرز في إعداد دليل تشريعي عن المصالح الضمانية سيسهم في وضع نظام قانوني عصري واسع النطاق يكفل تنظيما فعالا في هذا المجال. ولذلك فإنه يؤيد إجراء الدراسات والمشاورات اللازمة لتحقيق توافق الآراء بشأن الجوانب الفنية للدليل.

٦٩ - وفيما يتعلق بتنقيح القانون النموذجي بشأن اشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، يجب أيضا إجراء دراسات ومشاورات بغية التوصل إلى نهج شامل يغطي جميع جوانب الموضوع، ويعزز بذلك جانبي التحديث والقدرة على المنافسة في مجال المشتريات الحكومية.

٧٠ - السيد ويلكوكس (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظ أن اللجنة تواصل اتباع نهجها التقني غير المسيس في تناول مسألة إصلاح القوانين التجارية والاقتصادية وقد ركزت على النهوض بالتجارة في جميع المناطق والدول وعلى جميع مستويات التنمية. وقد اعترفت اللجنة وأفرقتها العاملة أنه بالرغم من تحرير التجارة عن طريق الاتفاقات فإن المعاملات عبر الحدود إما لا تحدث أو تحدث في ظروف غير مواتية بسبب عدم تطوير القوانين التجارية. وبإمكان أعمال اللجنة أن تساعد على سد هذه الفجوة بالنسبة لعدة بلدان.

محددة أثّرت، عن تأييده الكامل للرأي الداعي إلى زيادة إشراك البلدان النامية في أعمال اللجنة. وقال إنه واثق من أن مسألة استخدام اللغات الرسمية الست، وهي مسألة توليها اللجنة أهمية كبيرة، ستحل قريباً.

**البند ١٥٥ من جدول الأعمال: منح رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل مركز المراقب لدى الجمعية العامة**  
(A/60/141 و A/C.6/60/L.3)

٧١ - السيد أورتيغا (إكوادور): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوبا، إكوادور، المكسيك، باراغواي، بيرو، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية) وقال إن الرابطة منظمة دولية ذات طابع حكومي دولي تهدف إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولها الأعضاء الـ ١٢، وإلى إقامة سوق مشتركة في أمريكا اللاتينية. وقال إن المعاهدة التأسيسية للرابطة، المبرمة في عام ١٩٨٠، وضعت المبادئ العامة التي تقوم عليها الرابطة؛ وهي التعددية الاقتصادية والسياسية، والتنسيق التدريجي بين الأنشطة الرامية إلى إنشاء سوق مشتركة في أمريكا اللاتينية؛ ووضع معاملة تفضيلية تراعي مستوى التنمية في الدول الأعضاء، وعدة أنواع من الاتفاقات بشأن الصكوك التجارية.

٧٢ - وتشمل الاتفاقات الإقليمية التي أبرمت في نطاق رابطة تكامل أمريكا اللاتينية مسائل متنوعة مثل الإعفاء من الضرائب، والنهوض بالتجارة، والتكامل الاقتصادي، والتجارية الزراعية، والتعاون في مجالات المالية والضرائب والجمارك والصحة؛ والحفاظ على البيئة، والتعاون التكنولوجي والاقتصادي، والنهوض بالسياحة. ويتضمن الهيكل التشريعي للرابطة مجموعة كبيرة من اتفاقات التكامل دون الإقليمية والمتعددة الأطراف والثنائية. ولذلك فإن

وضعها اللجنة سوف يساهم في النهوض بالتنمية في العديد من البلدان.

٦٨ - وختم الممثل كلامه قائلاً إن وفده يؤيد الأعمال التي تقوم بها أمانة اللجنة سعياً إلى تعزيز تبادل المعلومات عن طريق تنظيم الندوات واجتماعات الخبراء، بما في ذلك خطط استكشاف السبل لمكافحة الغش التجاري الذي يهدد استقرار الأسواق. وأشاد بأمانة اللجنة لعقد اجتماعات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مسائل هم المكتب واللجنة.

٦٩ - السيد بيتزون سانشيز (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)): رد على تعليقات الوفود وقال إن ما يتميز به عمل اللجنة هو تناسقها الداخلي وديناميتها الذاتية. فمشروع اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية الذي وُضع مؤخراً، مثلاً، كان نتيجة طبيعية للقانون النموذجي الذي وضعته الأونسيترال بشأن التوقعات الإلكترونية في عام ٢٠٠١. ونفس الشيء يقال عن مشاريع أخرى تنظر اللجنة فيها حالياً، مثل استكمال قانونها النموذجي بشأن اشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، وقانونها النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي. وبالنسبة للأعمال المقبلة، لفت المتكلم الانتباه إلى دراسة اللجنة للتطورات التي يمكن أن تحدث في مجال قانون الإعسار. وإثر اعتماد الدليل التشريعي للجنة بشأن قانون الإعسار في عام ٢٠٠٤، بزر عنصر من عناصر الاستمرارية في المقترح الداعي إلى التركيز في حالات الإعسار على بروتوكولات الإعسار عبر الحدود. وسيتواصل العمل أيضاً في مجال العقود الدولية والتعاون الدولي.

٧٠ - وأشاد رئيس اللجنة بالجهود التي تبذلها أمانتها والتي أسهمت كثيراً في أعمال اللجنة وهي قادرة على تحقيق المزيد لو توافرت لها موارد مالية أكثر. وأعرب، فيما يتعلق بنقاط

المراقب لدى الجمعية العامة بسبب توافق أعماله مع أعمال منظمة الأمم المتحدة؛ فكل منهما يسعى إلى النهوض بمنتجات السلع الأساسية ومجتمعاتهم. وسوف يسمح منح الصندوق مركز المراقب للمنظمتين بتبادل المعلومات بشأن مختلف برامج الأمم المتحدة والصندوق فيتحقق بذلك تناسق الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من الفقر. وأخيراً، أعلنت المتكلمة اللجنة بأن وفود إثيوبيا، وغانا، ومدغشقر، وسيراليون، وإسبانيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.6/60/L.2.

٧٦ - السيد موشيمي (كينيا): قال إن الصندوق منظمة حكومية دولية مستقلة أنشئت في إطار الأمم المتحدة. وهو يقدم إلى أعضائه الدعم في المسائل المتصلة بتطوير السلع الأساسية وتحسين الظروف الهيكلية في الأسواق وتحسين قدرتهم على المنافسة في الأجل الطويل. وقال إن العديد من البلدان، ومنها بلده، التي تعتمد اقتصاداتها إلى حد بعيد على السلع الأساسية، استفادت ولا تزال تستفيد من أنشطة الصندوق. وبإمكان الصندوق، لو دُعي إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة كمراقب، أن يقدم لها خبرته وممارساتها المثلى في مجال تخصصه. ولذلك فإن وفده يأمل أن توصي اللجنة باعتماد مشروع القرار A/C.6/60/L.2.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٥.

الرابطة هي الهيئة التي يتعين عليها تحديد الأنشطة الرامية إلى تعزيز جهود التكامل الإقليمي التي تتجه بطبيعتها إلى إنشاء سوق مشتركة. ومن شأن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة أن يعزز التعاون الإقليمي. وحث المتكلم اللجنة على التوصية بمنح الرابطة مركز المراقب في الجمعية العامة.

٧٣ - السيد مالبيني (الأرجنتين): تكلم نيابة عن مجموعة ريو، وقال إن الإطار الذي تمثله رابطة تكامل أمريكا اللاتينية هام جدا للمنطقة، وإن منح الرابطة مركز المراقب في الجمعية العامة سيمكن أعضاء الرابطة، وهي أكبر مجموعة تكامل في أمريكا اللاتينية، من التعاون بشكل أكمل مع غيرها من البلدان، مما يحق فائدة لجميع الأطراف.

٧٤ - السيدة ريفيرو (أوروغواي): شددت على الأهمية التي توليها رابطة تكامل أمريكا اللاتينية للحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة. وقالت إن تعزيز فعالية التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة سيساعد كثيراً على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وهو هدف تسعى المنظمتان إلى تحقيقه.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: منح الصندوق المشترك للسلع الأساسية مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/60/191 و A/C.6/60/L.2)

٧٥ - السيدة تاج (جمهورية تنزانيا المتحدة): حثت اللجنة على تأييد منح الصندوق المشترك للسلع الأساسية مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وقالت إن الهدف الأساسي للصندوق، وقد وردت تفاصيل ذلك في الوثيقة A/60/191، هو التخفيف من الفقر. وذكّرت بأن الصندوق أنشأ مؤتمراً للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأنه مكلف بدعم البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، في تحقيق تميزها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تمويل المشاريع التي تركز على السلع الأساسية. وقد طلب الصندوق مركز